

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

اللسانيات العربية

Allisaniyat Al Ārabiyyah

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك
عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية
العدد ٩ ذو القعدة ١٤٤٠هـ - يوليو ٢٠١٩ م

- الوسم النحوي الأكي للعربية في منهجية بنك المشجرات النحوية في جامعة
بنسيلفانيا.

- التحول الدلالي في المعجم بين الاستعارة والمجاز:
مظاهر الانتظام العرفاني فعل «حرق» أنموذجاً.

- إشكالات التأويل الدلالي في بعض الأبنية التركيبية العربية
(مقاربة عرفانية).

- أنماطية تصنيف الرؤوس الفعلية الظاهرة والرؤوس الفعلية الضامرة
في الدرس اللساني العربي.

- « أن » وعلاقتها بالمراقبة في العربية: افتراض النقل أم طابق ضم الكبير؟.

- الفضاء اللغوي وآليات بناء المعنى.

- الأصلية في تعليم اللغة الثانية.

«أُنُّ» وعلاقتها بالمراقبة في العربية: افتراض النقل أم طابق ضم الكبير؟

إبراهيم لحمامي^١

ملخص البحث

نتناول، في هذه الورقة، «أُنُّ» وعلاقتها بالمراقبة في العربية من منظور البرنامج الأدنى (Minimalist Program). وتحقيقاً لهذا الهدف، نشكك، تبعاً لكريشلر وآخرون (2017) Greshler et al وحبیب (2009) Habib في افتراض لاندو (2000) Landau القاضي بتقسيم المحمولات إلى محمولات مراقبة ضرورية (Obligatory Control Predicates) ومحمولات غير مراقبة (No-Control Predicates). وندلل على أن «أُنُّ» حرف وظيفي يُضم في رأس المركب الوجهي (MoodP) وليست مصدرية (Complementizer) كما تزعم بعض التحاليل (سلطان (2007) Soltan، موصحين (2008) Musabahien أحمد (2016) Ahmed)). وإزاء تحليل النقل للمراقبة (هورنستن (1999، 2001) وأعمال لاحقة)، سنقف عند المشكلات النظرية والتجريبية التي تواجه تحليل هورنستن. بالمقابل، نقترح افتراضاً مؤسساً على طابق (Agree) (تشومسكي (2001)) ضم مع مفسره مثلما يحدث في ربط المنعكس عند هينات (2008) Heinat. الافتراضُ يقر بوجود نوعين من الضمائر الفارغة؛ تحتوي المراقبة الضرورية على ضم له تطابق وإعراب غير مقيمين، في حين تعبر المراقبة غير الضرورية عن الإحالة المنفصلة بواسطة ضم الصغير ذي الإعراب غير المقيم والتطابق المقيم مثل باقي المركبات الحدية.

١ - طالب بسلك الدكتوراه، تكوين: اللسانيات وقضايا اللغة العربية، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. المغرب.

Abstract

This paper entitled “?an and its Relationship to Control: A Movement Account or PRO Agree?”, examines the relation between ?an and control in Standard Arabic within the framework of the Minimalist Program (Chomsky (2001 et seq.)). To this end, we will question, following Greshler et al. (2017) and Habib (2009), Landau’s (2000) proposal that there is a strict distinction between obligatory control predicates and no-control predicates. Unlike many authors (Soltan (2007), Musabahien (2008), Ahmed (2016) among others)), we demonstrate that ?an is not a complementizer element, but a functional particle, merged in head, MoodP. With regard to the Movement Theory of Control (MTC) (Hornstein (1999 et seq.)), we present theoretical and empirical arguments against Hornstein’ claim. In contrast, we propose an Agree-based analysis (Chomsky 2001) between PRO and its antecedent in a manner similar to reflexive binding as suggested in Heintat (2008), this assumption states that there are two types of null pronouns; obligatory control contains PRO with unvalued case and Φ -features; whereas non-obligatory control derives disjoint reference through pro with valued Φ -features and unvalued case feature like any DPs.

تمهيد

تعد «أن» في العربية من بين الحروف التي تصدر جملة فضلة. وهي تنتمي لزمرة من الحروف التي تتقدم الفعل في رتبة (ف فامف) لتسمه بسمة النصب، مثل «كي»، «ل»، «لن»، وتؤول زمنه في المضارع اللاتام. وبما أن البنية التركيبية لـ «أن» تتعالق بشكل مباشر مع ظاهرة المراقبة، فإن البحث يستوجب التدقيق في طبيعة المحمولات وطبقاتها، كما يقتضي فحص علائق التطابق بين الجملة الداخلة والمدخلة.

إن الناظر في البحث التوليدي الذي انصب على المراقبة، باعتبارها علاقة إحالية بين فاعل فارغ لجملة فضلة وفاعل مملوء لجملة رئيسة، منذ نموذج المبادئ والوسائط حتى البرنامج الأدنوي يجد أنها نالت نصيباً وافراً من الدراسة على المستويين التركيبي والدلالي (هورنستن (٢٠٠١، ١٩٩٩)، وليامز (١٩٨٥، ١٩٨٧)، لاندو (٢٠٠٠) وأعمال لاحقة)، كيليكوفر و ويلنكز (١٩٨٦)، كيليكوفر وجاكندوف (٢٠٠١، ٢٠٠٣)، وود (٢٠١٢، ٢٠١٧) من بين آخرين كثير). فالضمير ضم والفرضية المبرهنة (تشومسكي (١٩٨١)) التي تضبط توزيعه وتأويله قدمتا دليلاً نظرياً لصالح اعتبار بنيات المراقبة جملاً غير متصرفة. ففي نظرية العمل والربط، صنف ضم ضمن خانة خاصة، فهو عائد من جهة وضمير من ناحية ثانية. وحتى يتجنب تشومسكي (١٩٨١) خرق مبادئ الربط، افترض أن ضم يجب أن يكون غير معمول فيه.

وقد نص تشومسكي (١٩٨١) على أن ضم مركب اسمي فارغ صوتياً ومولد قاعدياً وغير حامل للإعراب. وهذا يجعله، فعلاً، غير منظور لإسناد الأدوار المحورية. وبناء على هذه الملاحظة، افترض تشومسكي و لاسنيك (1993) Chomsky & Lasnik أن ضم يجب أن يحمل إعراباً من النوع الفارغ الذي يفحصه بمفرده في علاقة مخصص-رأس بين الصرفة غير المصرفة وضم.

وفي إطار البرنامج الأدنوي، حاول هورنستن (1999، 2001) Hornstein أن يَحْتزَل المراقبة الضرورية إلى نظرية النقل، محاولاً التوحيد بين بنى الصعود وبنى المراقبة، ومعتبراً أن المقولة ضم ليست سوى ادعاء نظري مخالف لما تهدف إلى تحقيقه نظرية العمل والربط؛ فـ «ضم» يسند إليه إعراب خاص من بين مقولات فارغة أخرى، مثل ضم الصغير وأثر المركب الاسمي، وتسند مقولة واحدة من نمط

الزمن غير المتصرف. وبناء على هذا التصور، أقصى هورنستن من تصميم النحو المقياس المحوري، فسمح للموضوع الواحد بأن يحصل على أكثر من دور محوري ما دام البرنامج الأذنوي لا يقر بمستوى تمثيلي اسمه البنية العميقة. وبشكل عام، يرى هورنستن أن الأدوار المحورية سمات في الأفعال، تسمح للمركب الاسمي بالانتقال من موقع محوري أسفل يُضم (Merged) فيه إلى موقع محوري آخر يحصل منه على دور محوري آخر.

نتناول في هذه الورقة «أن» وعلاقتها بالمراقبة في العربية من منظور البرنامج الأذنوي. وتحقيقاً لهذا الهدف، نشكك، تبعاً لكريشيلر وآخرون (2017) Greshler et al وحبيب (2009) Habib في افتراض لاندو (2000) Landau القاضي بتقسيم المحمولات إلى محمولات مراقبة ضرورية (Obligatory Control Predicate) ومحمولات غير مراقبة (No-Control Predicates). وندلل على أن «أن» حرف وظيفي يُضم في رأس المركب الوجهي (MoodP) وليست مصدرية (Complementizer) كما تزعم بعض التحاليل (سلطان (2007) Soltan، موصحين (2008) Musabahien، أحمد (2016) (hmed). وإزاء تحليل النقل للمراقبة (هورنستن 1999، 2001) وأعمال لاحقة)، سنقف عند المشكلات النظرية والتجريبية التي تواجه تحليل هورنستن. بالمقابل، نقترح افتراضاً مؤسساً على طابق (Agree) (تشومسكي (2001)) ضم مع مفسره مثلما يحدث في ربط المنعكس عند هينات (2008) Heinat، الافتراضُ يقر بوجود نوعين من الضمائر الفارغة؛ تحتوي المراقبة الضرورية على ضم له تطابق وإعراب غير مقيمين، في حين تعبر المراقبة غير الضرورية عن الإحالة المنفصلة بواسطة ضم الصغير ذي الإعراب غير المقيم والتطابق المقيم مثل باقي المركبات الحديثة.

١. المراقبة وطبقات الأفعال

يظهر من خلال المعطيات العربية أن «أن» المقابلة لـ «to» في الإنجليزية، إلى جانب أدوات أخرى (حتى، ل، كي)، حرف وظيفي ينتقي جملة فضلة لمحمول فعلي دامج، يبين موقفاً معيناً إزاء الفعل المعبر عنه داخل هذه الجملة. ويتصرف الفعل الذي يأتي بعدها في المضارع المنصوب غير التام والتطابق كما في (١).

(١) أراد عمرو ب أن يسافر ب

وخلالها للإنجليزية، وتوافقا مع العربية، يرى سان مارتن (San (141: 2004) Martin أن اللغات البلقانية (اليونانية، البلغارية، الألبانية) تظهر تطابقا وتصريفا في المضارع كما يتضح من المعطيات الآتية:

(٢) I Mariai prospathise PROi/*j na divasi (اليونانية)

يقرأ غير تام حرف ضم كبير حاولت تام ميري حد تعريف
'حاولت ميري أن تقرأ'

(٣) li Kerkova PROi/*j te recitoje nje poezi (الألبانية)

قصيدة تنكير يستظهر غير تام حرف ضم كبير طلبت تام ضمير مفعول ش+م+ف+م.ذ
'طلبت منه أن يستظهر قصيدة'

(٤) Ivani usnja PROi/*j da ostane pri nego (البلغارية)

ضمير ش+م+ف+م.ذ مع يبقى غير تام حرف ضم كبير استطاع إيفن
'استطاع إيفن أن يبقى معه'

غير أن الفعل الذي يرد بعد «أن» كما يرى الفاسي الفهري (١٩٩٣) وسلطان (٢٠٠٧) يفتقر إلى الزمن، إذ لو كان العكس، لأمكننا أن نتنبأ بامتلاك البنيتين لزمن، كما في (٥) و(٦) على التوالي:

(٥) تمنيت أن يحضر الوزير الاجتماع

(٦) * تمنيت أن حضر الوزير الاجتماع

وتظهر الفضلات التي تنصدرها «أن» مجموعة من الخصائص التوزيعية، كأن تسمح لمركب حدي فاعل مرفوع بالورود بعد الفعل كما في (٧)

(٧) أراد زيد أن يذهب أخوه إلى المدرسة

ويقبل الفعل في العربية أن يتطابق مع الفاعل داخل جملته بحسب طبيعة الربة؛

ففي حال ورود الفاعل قبل الفعل فإنه يتطابق معه بشكل تام كما يتضح من (٨)، أما عندما يأتي الفاعل بعد الفعل، فإن التطابق يكون جزئياً كما يتبين من (٩):

(٨) أراد المدير من الأساتذة أن يعملوا بجِد وإِخْلَاص

(٩) أراد المدير أن يعمل الأساتذة بجِد وإِخْلَاص

كما أن «أن» لا تتوارد مع «أنَّ» المصدرية كما في (١٠) و(١١)

(١٠) أردت من الأساتذة أن يعملوا بجِد وإِخْلَاص

(١١) * أردت من الأساتذة (أنَّ) يعملوا بجِد وإِخْلَاص

ولا يجوز أن يبرز في المراقبة الضرورية فاعل بعد المضارع المنصوب يشترك إحصائياً مع الفاعل الدامج «التلاميذ» ويتطابق بشكل تام مع الفعل المدمج على النحو الموجود في (١٢).

(١٢) * أراد التلاميذ أن يخرجوا التلاميذ إلى النزهة

ونجد، أيضاً، أن هناك قيوداً تفرض على «أنَّ» والمضارع المنصوب الذي يليها. وأول هذه القيود، أنه لا يمكن أن نفصل بينهما بظرف كما في (١٣) إلا إذا أدخلنا أداة النفي بينهما كما في (١٤).

(١٣) * حاول زيد أن الليلة يحضر زفاف عروس

(١٤) حاول زيد أن لا يرسب في الامتحان

أما ثانيها، فإن «أنَّ» لها القدرة على التحييز (Scoping) فوق حرف العطف مثلما نجد في (١٥)، ويمكن أن تظهر قبل المضارع المنصوب الأول والثاني كما في (١٦).

(١٥) أراد زيد أن ينجح في الامتحان ويحصل على نقطة ممتازة

(١٦) أراد زيد أن ينجح في الامتحان وأن يحصل على نقطة ممتازة

وبناء على المعطيات المصوغة أعلاه، وخصوصاً (١)، فإن الفاعل الفارغ للجمل المدجة بإمكانه أن يتطابق مع الفاعل الدامج محققاً تأويل المراقبة الضرورية كما يتبين من (١٧)

Johni tried PROi to leave (١٧)

يذهب أن ضم كبير حاول جون
'حاول جون أن يذهب'

وتختلف العربية عن الإنجليزية في كون الفعل المدمج في الإنجليزية لا تظهر عليه سمات التطابق، ولا يسمح بظهور مركب حدي فاعل بعده كما في (١٨):

* John tried Mary to leave (١٨)

ويمكن لجملة «أن» أن تتوزع مع أفعال اللا شخص (Impersonal verbs) من قبيل «يتحتم، يستوجب، يجب» التي تحقق التطابق بشكل مجرد، كما يتبين من (١٩)

(١٩) يتحتم أن تحضر جيداً للنجاح في الامتحان

وبمقارنتنا للعربية باليونانية المعاصرة، نجد أنها يتشابهان في مجموعة من الخصائص، منها أن لكلا اللسانين القدرة على إسقاط الفاعل (Pro-Drop Language)، بسبب امتلاكهما لصرف غني. ورغم كون اليونانية المعاصرة تنتمي إلى اللغات ذات الرتبة (ف ف م ف)، فإنها مع ذلك تسمح بتوزيع الفاعل بعد الفعل (كريشيلر وآخرون (٢٠١٧: ٢٧)).

وقد بين كريشيلر وآخرون (٢٠١٧) أن الجملة الفضلة المصدرية ب «na» في اليونانية المعاصرة تتصرف بشكل مشابه لمقابلتها «أن» في العربية كما يتضح من (٢٠)

(٢٠) odhiji O Kostas matheni [na] (اليونانية المعاصرة)

يقود غير تام حرف يتعلم غير تام كوستس حد تعريف
'كوستس بصدد تعلم القيادة'

(كريشيلر وآخرون) (٢٠١٧: ٨)

فهي تسم الفعل الذي يأتي بعدها بالوجه وبالزمن الحاضر، كما يجب أن ترد مجاورة للفعل الذي تنتقيه، مع إمكانية دخول حرف نفي بينها وبين الفعل.

٢. المراقبة الضرورية والمراقبة غير الضرورية

ميز لاندو (٢٠٠٠، ٢٠٠٤) وأعمال أخرى)) بين المراقبة الضرورية والمحمولات غير المراقبة والمراقبة غير الضرورية، مقترحا أن محمولات المراقبة الضرورية والمحمولات غير المراقبة (No-Control Predicates) قد ترد في الجمل الفضلات (Complement Clauses)، في حين تتوزع المراقبة غير الضرورية، فقط، في الجمل الفواعل والملحقة (Subject and Adjunct Clauses). وقد وظف لاندو المقولة ضم في تحليله لبنى المراقبة الضرورية والمراقبة غير الضرورية، بينما افترض ضم الصغير في المحمولات غير المراقبة. فـ «ضم» يؤول على الشراكة الإحالية (Coreference) مع رابط في الجملة المدمجة، في حين يقرأ ضم الصغير في المحمولات غير المراقبة على الإحالة المنفصلة (Disjoint Reference). وقد اقترح أن التمييز بين المراقبة الضرورية والمحمولات غير المراقبة يستوجب النظر في معيارين اثنين، هما:

١- الزمن الدلالي (Semantic Tense)

٢- التطابق الصّرفي الظاهر (Morphological Agreement)

فالتحقق الزمني للجملة الفضلة المصدرة بـ «أن» مرتبط أساساً بما إذا كان الزمن عائدياً يتعلق تأويله بزمن الجملة الرئيس. فحينما يكون زمن الجملة الفضلة متزماً دلالياً (Semantically tensed) فإنه لن يتوافق مع دلالة الزمن في الجملة الرئيسة في (٢١)، وأما حينما لا يكون متزماً (Untensed) فإنه يتطابق معه ضرورة كما يتضح من لحن (٢٢):

(٢١) Last night, Tom planned to help us today

اليوم نا يساعد أن اعتزم تام توم، الليلة الماضية

'في الليلة الماضية، اعتزم توم أن يساعدنا اليوم'

(٢٢) * Last night, Tom managed to help us today

اليوم نا يساعد أن استطاع تام توم، الليلة الماضية

'في الليلة الماضية، استطاع توم أن يساعدنا اليوم'

واستناداً إلى هذا التحليل، أقام لاندو (٢٠٠٠: ٣٧-٣٨، ٥٦) تمييزاً يتم بموجبه وضع المحمولات التي تنتقي فضلة غير متزمنة والمحمولات التي تنتقي فضلة متزمنة كما يتضح من (٢٣) و(٢٤) على التوالي:

(٢٣) المحمولات التي تنتقي فضلة غير متزمنة [-ز]

١- الاستلزامية (Implicative) (جرؤ=Dare، تذكر=remember، استطاع=manage)

٢- الجهمية (Aspectuals) (بدأ=start، توقف=stop،...)

٣- الموجهات (Modals) (يجب=have to، يستوجب=need to،...)

٤- الصفات التقييمية (Evaluative) (قليل الأدب=rude، سخيف=silly،...)

(٢٤) المحمولات التي تنتقي فضلة متزمنة [+ز]

١- المحمولات التي تصف الواقع (Factives) (مسرور=glad، حزين=sad، مثل=like،...)

٢- أفعال الاقتراح (Propositional) (أعتقد=believe/think، أزعج=claim،...)

٣- أفعال الرغبة (Desideratives) (أريد=want، أفضل=prefer، أتمنى=hope،...)

٤- أفعال الاستفهام (Interrogatives) (يستفهم/يتساءل=wonder/ask،...)

يستطيع تحليل لاندو أن يرصد المراقبة في محمولات الرغبة التي تنتقي فضلة متزمنة، لأنها بحسبه تصنف في خانة المحمولات غير المراقبة. ففاعل الفعل الدامج «أراد» في العربية يمكن أن يشترك إحصائياً مع الفاعل المدمج كما في (٢٥أ)، كما يمكنه أن ينفصل عنه إحصائياً مثلما يتضح من (٢٥ب).

(٢٥أ) أراد زيدب أن يكتب مقالا في اللسانيات

ب) أراد زيدب أن تنجح هندد في الامتحان

غير أن تصنيفه للمحمولات الاستلزامية في خانة المراقبة الضرورية يتنبأ بمعطيات غير سليمة في العربية. فالمحمول «جرؤ» (dare) في العربية يمكنه أن يؤول، أيضاً، على الإحالة المنفصلة على النحو الموجود في (٢٦)

(٢٦) لن تجرؤب أن يكون رأيها غير مساند للمغرب

(كريشلى وآخرون (٢٠١٧: ١٣))

وبما أن لاندو صنف الموجهات في خانة المحمولات التي تسمح، فقط، بتأويل المراقبة الضرورية، فإن تحليله لا يتنبأ بتأويل المراقبة غير الضرورية. فالفعل «تمكن» (be able) في العربية يمكن أن ينفصل فاعله إحالياً عن فاعل الجملة الفضلة المدججة كما يتضح من (٢٧)

(٢٧) إذا كثفنا جهودنا فستمكنب من [أن يكون لدينا طفلد مستنسخ خلال عام أو عامين]

(كريشلى وآخرون (٢٠١٧: ١٤))

وبناء على تصنيف لاندو في (٢٣)، تؤول المحمولات الجهمية، فقط، على المراقبة الضرورية. غير أن المحمول «كاد» (almost) يسمح له بأن يرد في بنية مراقبة غير ضرورية كما يتبين من (٢٨):

(٢٨) هدموا سنوات من الجهاد حتى كادواب [أن تتحول هذه التجربة د إلى معول هدام]

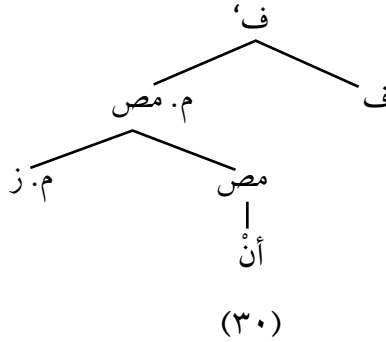
(كريشلى وآخرون (٢٠١٧: ١٤))

ويطرح تصنيف لاندو للمحمولات مشكلاً يتعلق بالتأويل الزمني للمحمول الدامج والمدمج. فقد وضع لاندو السمتين (+تط) و(+ز) لرصد بنيات المراقبة الضرورية، ووضع في المقابل السمتين (-تط) و(-ز) لتراكيب المحمولات غير المراقبة. غير أن بنيات من قبيل (٢٩ب) تدحض هذا التصور. فبالرغم من سماح المحمول (dare) «جرؤ» بالإحالة المنفصلة، فإن التأويل الزمني للجملة المدججة

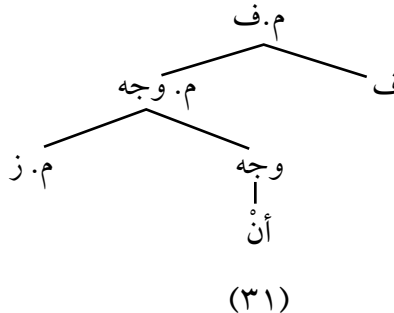
- يبقى عائديا (كريشلر وآخرون (٢٠١٧: ١٥)) كما يتبين من (٢٩أ)
 (٢٩ أ) لن تجرؤ أن يكون رأيها غير مساند للمغرب
 ب) * ما جرأت أمس أن يكون رأيها غير مساند للمغرب غدا
 (كريشلر وآخرون (٢٠١٧: ١٥))

٣. «أن» ليست مصدرية

درجت مجموعة من التحاليل (موصحين (2008: 40) Musabahien، سلطان (2007: 149) Soltan، أحمد (2016: 188) Ahmed من بين آخرين) على اعتبار «أن» مصدرية تضم في الرأس المصدرية وتضطلع بانتقاء مركب زمني فضلة لها، آخذة التمثيل الآتي (٣٠).



بالمقابل، نتبنى تحليلاً يعتبر «أن» حرفاً وظيفياً ينتقي فعلاً مصرفياً في الزمن المضارع المنصوب يُضم في الرأس وجه (Mood Head) كما في (٣١)



يبدو أن التحليل الذي يرى «أن» حرفاً مصدرياً غير دقيق، ولا يتماشى مع المعطيات العربية. ففي (٣٢) لا يمكن للفاعل المدمج «أخته» أن يحتل موقعا بين المصدر والفاعل المدمج، سيما وأن هذا الموقع مخصص للفواعل المنتقلة إلى مخصص الزمن الذي يسفل المصدر.

(٣٢) * أراد زيد أن أخته تذهب إلى المدرسة

فلو كانت «أن» حرفاً مصدرياً لسمحت بإصعاد الفاعل «أخته» فوق الفعل «تذهب»، على غرار ما يحدث مع المصدر «أن» في (٣٣):

(٣٣) ظن زيد أن عمراً نجح في الامتحان

إن بنية من قبيل (٣٣) تمثل دليلاً واضحاً لصالح اعتبار «أن» حرفاً يرأس مركباً وجهياً، وينتقي فعلاً مضارعاً منصوباً، مشكلة معه وحدة تركيبية واحدة لا تقبل الفصل (١).

ونتفق مع حبيب (2009: 183) Habib في أن الضمائر المنقولة من الجملة المدمجة إلى الصدارة (Fronting Pronouns) في الجملة الدامجة مسموح بها من خارج المركب الفعلي الخفيف (Light Verb) والمركب الزمني. فإذا أخذنا البنيات الآتية:

(٣٤) أ) حاول حسام أن يرسل رسالة لها

ب) لها حاول حسام أن يرسل رسالة

(٣٥) أ) حاول أن يرسل حسام رسالة لها

ب) لها حاول أن يرسل حسام رسالة

(حبيب (٢٠٠٩: ١٨٣))

نجد أن تصدير الضمائر في (٣٤) و(٣٥) يمكن أن يتحقق مع «أن»، حيث «حسام» يتحكم مكونياً في الضمير «لها» قبل أن ينتقل إلى صدر الجملة المدمجة. إذ لو كانت «أن» مصدرياً لمنعت، كما ترى حبيب (٢٠٠٩: ١٨٤) نقل الضمير إلى موقع الصدارة كما يحدث مع «أن» في البنية (٣٦)

(٣٦) * لها علم رامي أن حسام سيرسل رسالة

(حبيب (٢٠٠٩: ١٨٤))

ويجوز، أيضاً، كما ترى حبيب (٢٠٠٩) نقل المفعول المباشر (رسالةً) وغير المباشر (إلى رانا) في (٣٧أ) إلى موقع البؤرة كما في (٣٧ب، ج)

(٣٧ أ) حاول حسام أن يرسل رسالةً إلى رانا

ب) رسالةً حاول حسام أن يرسل إلى رانا

ج) إلى رانا حاول حسام أن يرسل رسالةً

د) *؟ حاول حسام رسالةً أن يرسل إلى رانا

(حبيب (٢٠٠٩: ١٨٤-١٨٥))

فلو كانت «أن» حرفاً مصدرياً لأمكننا أن نحصل على النقل إلى البؤرة مباشرة قبل «أن» في مخصص المصدرى كما يتضح من لحن (٣٧د). وخلافاً لـ «أن»، لا ينسجم النقل إلى البؤرة مع المصدرى «أن» كما يتبين من (٣٨ب، ج):

(٣٨ أ) علمت رانا أن حسام يجب الطعام

ب) * الطعام علمت رانا أن حسام يجب

ج) * عملت رانا الطعام أن حسام يجب

(حبيب (٢٠٠٩: ١٨٥))

ولا يجوز، كذلك، أن تتصدر «أن» الجمل الجذور (Root Clauses) كما في (٣٩):

(٣٩) * أن يلعب الطفل

فإذا كانت الجمل الجذور بإمكانها بِنْيَة (Structuring) المعلومة الخطابية في بنيتها التركيبية، فإن غياب المصدرى في الفصلة المصدرية — «أن» يجعل توظيفها في سياق الجمل الجذور غير ممكن.

٤. المراقبة المؤسّسة على نظرية النقل

صاغ هورنستن (١٩٩٩، ٢٠٠١)، في إطار البرنامج الأدنوي، نموذجاً تركيبياً للمراقبة بناء على نظرية النقل، معتبراً ضم مقولة غير ضرورية ومجرد ادعاء نظري. غير أن سبب إبعاد تحليل النقل من نظرية العمل والربط هو المقياس المحوري ومبدأ الإسقاط. لكن حذف البنية العميقة من تصميم النحو الأدنوي اقتضى حذف المقياس المحوري، والسماح بإسناد أكثر من دور إلى موضوع واحد، دون أن يؤدي ذلك إلى خرق أي مبدأ من مبادئ النحو. وعليه، تصبح المراقبة وفق تحليل النقل ممكنة، كما يتضح من (٤٠):

John tried to leave (٤٠)

يذهب غير تام أن حاول تام جون

'حاول زيد أن يذهب'

[[[[IPJohn [VPJohn tried [IPJohn to [VPJohn leave]

[م. صر جون] م. ف جون حاول [م. صر جون] م. ف جون يذهب]]]]

ففي تحليل هورنستن للمراقبة (١٩٩٩)، تعد الأدوار المحورية (Theta-Roles) سمات صرفية في الأفعال، وهذا يسمح للمركبات الاسمية من الانتقال من موقع محوري إلى موقع محوري آخر تفحص فيه سمّة محورية لفعل آخر. ويرى هورنستن أن تحليلاً أدنوياً من هذا القبيل يسمح لنا بحذف قالب المراقبة من بنية النحو والتوحيد بين بني المراقبة في (٤٠) وبني الصعود كما في (٤١).

John appeared to leave (٤١)

[[[[IPJohn [VP appeared [IPJohn to [VPJohn leave]

ففي كلتا البنيتين يصعد الفاعل من الجملة المدججة إلى الجملة الداخلة. إلا أن محمولات الصعود مثل «appear, seem» لا تسند دوراً محورياً إلى الفاعل، ما يجعله ينتقل مباشرة من مخصص الصرفة المدججة إلى مخصص الصرفة الداخلة.

فبنية المراقبة الضرورية في (٤٠) تشتق على النحو الآتي: يُضمّ المركّب الحدّي

الفاعل «جون» في مخصص المركب الفعلي الخفيف للجملة المدجة حيث يفحص السمة المحورية للفعل «leave»، ينتقل بعدها إلى مخصص الصرفة ليفحص سمة مبدأ الإسقاط الموسع (EPP)، مروراً عبر نقل ثانٍ إلى مخصص المركب الفعلي الخفيف الدامج حيث يفحص سمة محورية أخرى في الفعل الرئيس، ووصولاً عن طريق نقل ثالث إلى مخصص الصرفة الداخلة حيث يفحص إعراب الرفع، ليرسل الاشتقاق إلى الوجيهين حيث تقرأ النسخة العليا لـ «جون» وتحذف النسخة السفلى.

وعليه، يبني هورنستن (١٩٩٩) المراقبة المؤسسة على نظرية النقل مستنداً على الافتراضات الآتية:

(٤٢) أ) الأدوار المحورية سمات يمكنها أن تسوغ النقل

ب) يمكن أن يحصل مركب حدي واحد على أكثر من دور محوري

ج) التقدير/ الجشع (Greed) منفعة ذاتية غير مضيئة، ينتقل العنصر بموجبها لفحص سمة فيه أو في الهدف

وفي إطار المراقبة المؤسسة على نظرية النقل، افترض حداد (٢٠١٢) Haddad أن أفعال الرجاء والشروع والمقاربة^٢ في العربية (Verbs of Appropinquation) يمكن رصدها وفق مقارنة تحليل النقل، معتبراً إياها أفعال صعود (Raising Verbs) من نوع صعود فاعل - إلى - فاعل (Subject-to-Subject raising). وبحسب حداد، تُسوّغ هذه الطبقة من المحمولات نمطين من بنيات الصعود؛ الصعود الأمامي (Forward) والخلفي (Backward)، كما أنها تسوغ بنيات لا صعود (None Raising).

١- الصعود الأمامي: يضم الفاعل أولاً في الجملة المدجة قبل أن ينتقل إلى الجملة الرئيسة حيث ينطق.

٢- الصعود الخلفي: يضم الفاعل في الجملة المدجة، ثم ينتقل إلى الجملة الداخلة كما يحدث في الصعود الأمامي. غير أن الفاعل ينطق في الجملة المدجة وليس في الرئيسة.

٣- لا ينتقل الفاعل خارج حيز الجملة المدجة التي ينطق ضمنها.

وبناء على فرضية نيونز (٢٠٠٤) Nunes المحددة في انسخ + ضم، يفترض حداد (٢٠١٢) أن اشتقاق صعود الفاعل يتحقق عبر أربع عمليات: انسخ، ضم، شَكْل السلسلة، اختزال السلسلة. فنقل الفاعل يستوجب:

١. نسخه خارج مخصص المركب الفعلي الخفيف

٢. ضمه في مخصص الصرفة

٣. تشكل النسختان سلسلة تركيبية

٤. نُخْتَزَل السلسلة إلى نسخة واحدة

وكما يرى حداد (٢٠١٢)، فإن اختزال السلسلة يتطلبه توافق البنية للرتبة الخطية في الصورة الصوتية انسجاماً مع مسلمة التوافق الخطي المقترحة في كين (١٩٩٤) (Linear Correspondence Axiom) التي تفرض أن يكون السبق خطياً، ما يجعل موضوعاً تركيبياً معيناً لا يقبل أن يسبقه وأن يأتي بعده نفس العنصر في الصورة الصوتية.

وقد وضع حداد (٢٠١٢) في خانة الصعود الخلفي (Backward Raising) محمولات يتنقل فيها الفاعل إلى الجملة المدججة، إلا أن نطقه يتحقق في الجملة المدججة، مبرزاً تطابقاً جزئياً مع المحمول المدمج، كما يتضح من البنيات الآتية:

(٤٣) كادت تتوقف حركة السيارات

(٤٤) كاد يصبح أولادنا غائبين في غابة الإسمنت

(٤٥) طفق ينصرف الناس

(حداد (٢٠١٢: ٦٨-٧٠))

فإذا كان حداد يحلل المحمول «كاد» وفق تحليل النقل الخلفي، فإن المحمول «كاد» نفسه يسمح بالمراقبة غير الضرورية، ما يجعل التركيب في (٤٦) يتضمن فاعلين مختلفين.

(٤٦) هدموا سنوات من الجهاد حتى كادوا ب [أن تتحول هذه التجربة د إلى

معول هدام]

(كريشلر وآخرون (٢٠١٧: ١٤))

وإذا كان حداد قد حصر الصعود الخلفي، فقط، في طبقة محمولات الرجاء والشروع والمقاربة، فإن ثمة محمولات مراقبة، كما يرى كريشلر وآخرون (٢٠١٧)، تسمح بالمراقبة الخلفية كما في (٤٧)، محققة الفاعل صوتياً (النظام) في الجملة المدججة. (٤٧) لقاء الصادق المهدي هو الورقة الأخيرة التي يحاول [أن يلعبها النظام الآن]

(كريشلر وآخرون (٢٠١٧: ٢٥))

وبالنظر إلى المراقبة الأمامية والخلفية، تسمح اللغة اليونانية في النوع الأول بتأويل الشركة الإحالية والإحالة المنفصلة كما في (٤٨)، في حين لا تسمح في النوع الثاني إلا بالإحالة المنفصلة كما يتبين من (٤٩):

O Janisi elpizi proi/j na fai to tiri (٤٨)

الجبين حد يأكل أن ضم صغير يأمل جون حد تعريف
'يأمل جون أن يأكل الجبين'

pro*i/j elpizi na fai o Janisi to tiri (٤٩)

الجبين حد جون يأكل أن يأمل ضم صغير
'يأمل أن يأكل جون الجبين'

(ألكسيادو وآخرون (2010) Alexiadou et al).

وترجع ألكسيادو وجماعة عدم سماح المراقبة الخلفية بتأويل الشركة الإحالية في (٤٩) إلى خرق المبدأ «ج» من نظرية الربط (تشومسكي (١٩٨١)). فالفاعل المدمج في هذه البنية «Janis» لا يمكن أن يربط بواسطة ضم الصغير الدامج.

وقبل أن نتناول بعض المشاكل التجريبية التي تواجه المراقبة المؤسسة على النقل، نرى، تبعاً لبورز (٢٠٠٨) Bowers أن مثل هذه المقاربة تعاني من مشكل نظري. فقد افترض هورنستن أن السمات المحورية موجودة في الأفعال لا الأسماء، ما يجعل عملية إسناد الدور المحوري إلى المركب الحدي تستوجب نقل الدور المحوري من

الفعل إلى المركب الحدي الذي يضم معه في الاشتقاق. وكلازمة لهذا، فإن مثل هذا التحويل للسّمات المحورية الفعلية يخرق قيد التضمن (Inclusiveness Condition) (تشومسكي (١٩٩٥)) المصوغ في (٥٠)

(٥٠) كل بنية تم تكوينها بواسطة الحوسبة من خلال انتقاء عناصرها المعجمية من التعداد [التعداد = مجموعة معجمية] تستوجب عدم إضافة موضوعات تركيبية جديدة في مسار الحوسبة عدا العمليات التي تقوم بإعادة ترتيب الخصائص المعجمية (لا مكان للقرائن والمستويات العارية بمفهوم نظرية س...)

فلا يمكن لسمة جديدة أن تضاف إلى هذا المركب في مساره الاشتقاقي. ولكي يتجنب خرق هذا المبدأ، يرى بورز (٢٠٠٨: ١٢٦) أن على هورنستن أن يفترض أن السّمات المحورية موجودة في الأفعال والأسماء أيضاً، وأن معالجة إسناد الأدوار المحورية يجب أن يعالج كنوع من التطابق الصّرفي كما يحدث في عملية تطابق سمات التطابق.

وهناك مشكل نظري آخر يتعلق باعتبار الأدوار المحورية سمات صرفية أو تركيبية. فبناء على تشومسكي (١٩٩٥) وبورز (٢٠٠٨)، ليست الأدوار المحورية عناصر تركيبية أو صرفية، بل علاقة شجرية بين عنصرين تركيبين. فحينما يحقق مركب حدي علاقة محورية مع بعض الرؤوس المعجمية، فإنه يُحدّد موضوعاً لهذا الرأس لا غير. وإن المفاهيم التي نعبر بها عن مختلف العلائق المحورية مثل: المنفذ، الضحية/ المحور ليست إلاّ تمييزاً بين الموضوعات استناداً إلى مختلف المواقع الشجرية التي يمكن للموضوعات الورود فيها. وعليه، فإن التصور المحوري للموضوعات التركيبية هو في حقيقته تصور علائقي (Relational) وليس خاصية ذاتية لهذه الموضوعات.

أما اعتبار الأدوار المحورية سمات صرفية فإنه يعدّ من وجهة نظر تجريبية افتراضاً مخالفاً للوقائع اللغوية. فلا وجود لأثر ظاهر أو انعكاس صرفي لهذه السّمات على الموضوعات التي يفرعها الحمل. فخلافاً لسمتي التطابق والإعراب، ليست هناك صّرفيات، على الأقل في العربية، تدل على مختلف الأدوار المحورية، بحيث تقودنا الصّرفية «أ» إلى الدور «المنفذ» والصرفية «ب» إلى الدور «الضحية/ المحور»، وهكذا.

وعليه، فإن الأدوار المحورية ليست منظورة (Visible) في الصورة الصوتية.

ثم إن نقل المركب الحدي من الجملة المدججة إلى الجملة الدامجة يخرق المبادئ النحوية الكلية. فإذا كان الزمن المتصرف في العربية ولغات أخرى (اليونانية ...) قادرا على إسناد الرفع إلى الفاعل المدمج كما في (٥١):

(٥١) أراد أن يكتب زيد مقالا

فإنه، وفقا لافتراض النقل، سيقوم إعرابا آخر حينها ينقل إلى مجال الزمن الرئيس، ما يؤدي إلى خرق المبدأ الذي يمنع أي مركب حدي من أن يفحص أكثر من إعراب. ووفقا، لإيرياكركا (2008: 146) لا تفحص المركبات الحدية أكثر من إعراب. وهذا الطرح يدافع عنه كاليكو (Gallego (2010: 36) مفترضا أن الموضوعات التركيبية التي تفحص إعرابها لا تدخل في علاقات حوسبية إضافية، وقد صاغ كاليكو قيدا اصطلاح عليه بـ«أثر التجميد» (Freezing Effect)، يصوغه على النحو الآتي:

(٥٢) أثر التجميد (النسخة غير الأخيرة)

المركبات الحدية التي فُحص إعرابها تعفى حوسبيا

(كاليكو (2010: 36))

ورغم محاولة هورنستن (1999، وأعمال لاحقة) اختزال المراقبة في نقل - موضوع من جهة والتوحيد بينها وبين تراكيب الصعود من جهة أخرى، فإن هورنستن (1999: 73) نفسه اعترف بأن تحليله ليست له القدرة على رصد بنيات المراقبة ذات المراقب المتعدد كما يتبين من (٥٣) و(٥٤):

(٥٣) أراد زيد وعمرو أن يسافرا

/John told Mary [that PRO_i+_j Washing themselves (٥٤)

Would be fun]] [each other

'قال جون لميري إن غسل بعضهم بعضا سيكون ممتعا'

(هورنستن (1999: 73))

وتطرح مقارنة هورنستن مشكلا يتعلق بإقامته تماثلا بين ضم والضمير العائد. وتبعاً لجاكندوف وكيليكوفر (2001)، نرى أن هذا التماثل يحصل في محمولات مثل «توقع» «expect» كما في (٥٥أ، ب)، ولا يتحقق في محمولات مثل «حاول» «try» كما في (٥٦أ، ب):

[John expects [PRO to win (٥٥ أ)

يفوز غير تام أن ضم توقع غير تام جون
'توقع جون أن يفوز'

John expects himself to win (ب)

يفوز غير تام أن نفسه توقع غير تام جون
'توقع جون نفسه أن يفوز'

[John tried [PRO to win (٥٦ أ)

يفوز أن ضم حاول تام جون
'حاول جون أن يفوز'

John tried himself to win * (ب)

يفوز أن نفسه حاول جون
'حاول جون نفسه أن يفوز'

(جاكندوف وكيليكوفر (٢٠٠١: ٤٩٦))

وبما أن هورنستن استثمر مبدأ المسافة الدنيا (Principle of Minimal Distance) (روزنبوم (1967)) Rosenbaum في تمييزه بين المراقبة الضرورية وغير الضرورية، والذي ينص على أن يكون المراقب قريباً من الجملة غير المتصرفية، فإن مضمون هذا المبدأ لا يرصد المراقبة في محمولات متعددة من نمط «وعد» «promise». بحسب هذا المبدأ، يجب أن يكون المفعول «عمراً» في (٥٧) مراقباً للجملة غير المتصرفية (Non Finite Clause). وخلافاً لهذا المبدأ، يضطلع فاعل

الجملة الدامجة بمراقبة الفاعل المدمج، خلافا لما يتنبأ به مبدأ روزنوم.
(٥٧) وعد زيد عمرا بأن يساعده في الإعداد للامتحان

ويبدو، كذلك، أن بنية المراقبة الجزئية (Partial Control) المقترحة في لاندو (2000) تمثل عائقا لتحليل هورنستن. ففي تراكيب المحمولات الجمعية (Collective Predicates) مثل «تناظر...» لا يكون فيها الفاعل المملوء للجملة الدامجة هو نفسه في الجملة المدمجة، وإنما جزءا، فقط، من بين فواعل ضمنية في الجملة المدمجة، كما يتضح من (٥٨):

(٥٨) قرر رئيس النقابة أن يتناظر ب... الليلة في المجلس الوزاري

في (٥٨) يتطلب المحمول الجمعي «يتناظر» فاعلا جمعيا، وهذا يجعل المراقب الدامج «رئيس النقابة» ليس وحده من سيراقب الفاعل الجمعي المدمج. وعليه، لا يمكن أن نفترض أن الفاعل الرئيس قد انتقل خارج الجملة المدمجة كما يزعم هورنستن.

٥. اشتقاق المراقبة الضرورية والمراقبة غير الضرورية

السؤال الذي يفرض نفسه في هذا السياق، هو كيف يمكننا اشتقاق بنية المراقبة الضرورية وغير الضرورية في التركيب؟ هل نحن إزاء بنية تركيبية واحدة يضطلع فيها الوجيه الدلالي (Semantic Interface) بتأويل المراقبة الضرورية على الشركة الإحالية وتأويل المراقبة غير الضرورية على الإحالة المنفصلة؟

فلو افترضنا أن الوجيه الدلالي له دور في تأويل المراقبتين، فإن هذا يقتضي أن التركيب ليست له القدرة على رصد المراقبة بنوعيتها. وسيشكل هذا، فعلا، مشكلا بالنسبة للبرنامج الأدنوي. ومن ناحية ثانية، فإن تمييز الإحالة المنفصلة عن الشركة الإحالية بالقرائن التركيبية يرفضه قيد التضمن الذي يمنع إدخال أي موضوع تركيبية جديد إلى الحوسبة التركيبية.

وثمة رائز آخر يدفعنا إلى افتراض ضم في بنية المراقبة الضرورية. ففي (٥٩) ليس

لضم الصغير القدرة على الاضطلاع بتحقيق الإحالة المشتركة حتى لو استعملنا القرائن التركيبية. فيما أن ضم الصغير تتحدد طبيعته الإحالية من خلال صَرفية التطابق المربوطة به، فإن الفاعل في الجملة الداخلة غير متطابق مع الفاعل في الجملة المدججة؛ فالأول مذكر مفرد أما الثاني فمذكر جمع

(٥٩) أراد ضم صغيرب [أن يكتب الطلاب قصة]

وتلافياً لهذه المشكلات، سنفترض أن المراقبة الضرورية تعد تطابقاً لـ «ضم». وسنقترح أيضاً، وفقاً لهينات (٢٠٠٨) ولحمامي (٢٠١٨) أن المركبات بدورها لها القدرة على السبر. وعليه، فإن مفسر ضم يدخل في طابقٍ معه ليقوم الأول بالتطابق في الثاني. في حين تحتوي المراقبة غير الضرورية على ضم صغير. وأن كلا الضميرين موجود في المعدودة المعجمية الفرعية (Lexical Sub-Array). وسنفترض، أيضاً، وفقاً لفرضية فصل التقييم عن التأويل (بيزيتسكي و طوركو (٢٠٠٤) المخالفة لتشومسكي (٢٠٠١، ٢٠٠٤)، أن ضم عائد [-إحالي]، على النحو الموجود في لاندو (٢٠٠٤) وليس عائداً وضميراً كما في نظرية الربط والعمل (تشومسكي (١٩٨١))، يدخل من المعجم بتطابق وإعراب غير مقيمين (Unvalued)، غير أن الأول مؤول والثاني غير مؤول كما يحصل مع الضمير المنعكس، في حين يدخل ضم الصغير بتطابق مقيم ومؤول وإعراب رفع غير مقيم وغير مؤول مثل باقي المركبات الحدية.

في (٦٠) نقدم جدولاً نوضح من خلاله وضعية ضم الكبير وضم الصغير في المعجم من حيث تقييم وتأويل سمة التطابق والإعراب.

(٦٠)

الإعراب	التطابق	
غير مقيم، غير مؤول	غير مقيم، مؤول	ضم الكبير
غير مقيم، غير مؤول	مقيم، مؤول	ضم الصغير

وتوضيحاً للوضعية التركيبية للضميرين، فإن «ضم» يمكن أن يأخذ قيماً إعرابية

بنوية مختلفة، تتحدد بحسب الموقع الذي يشغله. ونقترح، خلافاً لتشومسكي و لاسنيك (١٩٩٣)، أن ضم يقيّم فيه الزمن المتصرف في الجملة المدجة إعرابَ الرفع. لاحظ أن ضم، وفقاً لهورنستن (١٩٩٩)، يمكن أن يرد في موقع المفعول، وهذا يجعله قادراً على حمل دور محوري وتقييم إعراب بنوي آخر، هو إعراب النصب، كما يتبين من البنية الانعكاسية الآتية:

(٦١) اغتسل زيدٌب (ضمب/ نفسه)

ويمكنه كذلك أن يقيم إعراب الرفع، لا الفاعل، عن طريق الزمن المتصرف الدامج للمراقبة الضرورية للمحمول «حاول» كما في (٦٢):

(٦٢) حاول ضمب أن يكتب زيدب مقالاً

فـ «ضم» في (٦٢) يقيم إعراب الرفع بواسطة الزمن المتصرف للفعل «حاول». فلو كانت الصّرفة المدجة في العربية غير متصرفة لما استطاع الفاعل المدمج «زيد» في (٦٣) أن يقيّم إعراب الرفع.

(٦٣) أراد أن يأكل زيد الدجاج

وقد بين سيغيردسن (2008, 1991) Sugurðsson أن ضم يمكن أن يأخذ إعراباً بنويًا متعددًا، يتحدد في الممنوح (Dative) والجر (Genitive) كما في (٦٤) و(٦٥) على التوالي:

Strákarnir vonast til [PRO að lei ðast (٦٤)

شعروا رابطة أن ضم.ممنوح لـ يأمل الأولاد-رفع
skó] Ekki öllum í

المدرسة في كل.ممنوح نفي

'يأمل الأولاد أن لا يكونوا شعروا كلهم بالملل في المدرسة'

Strákarnir vonast til [að PRO verða allra (٦٥)

كل-جر رابطة ضم أن لـ يأمل الأولاد

ثانية، يُضم الفعل الخفيف إلى الاشتقاق ليسبر المفعول بهدف تقييم الإعراب والتطابق فيهما معاً. وفي مرحلة الثالثة، يُضم الضمير ضم إلى البنية بإعراب وتطابق غير مقيمين. وفي الوقت الذي يضم فيه الرأس الزمن يسبرُ ضم مقيماً فيه الإعراب. ولأن ضم ليس له تطابق مقيم فإن التطابق فيه وفي الزمن سيقى بدون تقييم. وفي مرحلة رابعة، ينتقل الفعل المعجمي عبر الفعل الخفيف والرأس الزمني «يكتب» إلى رأس مركب وجه الذي يدخل مزوداً بسمة وجه قوية غير مقيمة (Unvalued Strong Feature) قصد تقييمها من خلال العلاقة رأس-رأس المقترحة في تشومسكي (١٩٩٥) (٣). وبعد ضم المركب الحدي الفاعل المدمج «زيد» نفترض وفقاً لهينات (ص، ١٢٦) أن الذي يسبر في هذا المركب إنما هو م. حد الموجود داخل الدائرة وليس السمات المشرف عليها بواسطته والموجودة داخل بنيته. واستناداً إلى هذه الفرضية نفترض أن م. حد داخل هذه الدائرة يسبر الرأس الزمني المدمج ليقيم في الزمن التطابق. وبالاستناد إلى تطابق القيمة المتقاسمة (Value Sharing Agree) المقترحة في هينات (٢٠٠٨: ١٢٤)، والتي نصوغها في (٦٧)

(٦٧) تتقاسم السمة (س أ) لمسبار (أ) والسمة (س ب) لهدف (ب) نفس القيمة إذا توافقا وتطابقاً. فكل السمات النشيطة/ غير مقيمة (س) التي تتقاسم قيمة أخرى مع الهدف (ب) ضمن مجال التحكم المكوني للمسبار (أ)، تتقاسم قيمة (س أ) و(س ب).

يقيم ضم سماته التطابقية. ومن ثم، يحصل تقاسم للقيم بين المركب الحدي الفاعل «زيد» والرأس الزمن وضم. وفي آخر مرحلة من مراحل الاشتقاق، يسبرُ الزمنُ الدامج ليقيم تطابقه، فيجد الزمن المدمج وضم غير نشيطين، ما يؤهل السمات (م). (س) داخل م. حد أن تكون هدفاً متاحاً للرأس الزمن. وعليه، يحصل الزمن على تقييم لسماته التطابقية، وتحصل كل السمات غير المقيمة في م. حد على تقييم في ما يخص الإعراب.

وبناء على هذا التحليل، سيصبح مفسر ضم جزءاً من سلسلتين تقييميتين؛ الأولى تحدث بين السمات الداخلية لـ (م. حد) والزمن الدامج أما الثانية فبين م. حد والزمن المدمج.

خلاصة

حاولنا في العمل أن ندرس الحرف الوظيفي «أن» في علاقته بالمراقبة في اللغة العربية في إطار البرنامج الأدنوي المقدم في تشومسكي (١٩٩٥، ٢٠٠١، ٢٠٠٤). فبينما أن التحليل الذي يصنف المحمولات في الخانة التي لا تسمح إلا بالمراقبة الضرورية غير دقيق ولا تثبتته المعطيات. وقد منّا وفقاً لحبيب (٢٠٠٩) مجموعة من الأدلة التي تدحض فرضية اعتبار «أن» مصدرية (Comp). ودافعنا بالمقابل عن تحليل يرى «أن» حرفاً وظيفياً يضم في رأس المركب الوجهي الذي يضطلع بجذب (Attract) المحمول الفعلي المدمج إلى رأس ملحق به قصد تقييم سمة الوجه الفعلية في علاقة رأس-رأس (تشومسكي (١٩٩٥)). وخلال اشتقاقنا للمراقبة في العربية عرضنا لتحليل النقل المدافع عنه في هورنستن (١٩٩٩، ٢٠٠١) وبينما جوانب القصور فيه نظرية كانت أو تجريبية. وسعياً إلى جعل المراقبة الضرورية وغير الضرورية قضيتين يتم بناؤهما في التركيب، افترضنا تحليلاً مؤسساً على طابق (Agree) (تشومسكي (٢٠٠١)) بين ضم ومفسره على النحو الذي يحدث في ربط المنعكس عند هينات (٢٠٠٨)، ينص على وجود نمطين من الضمائر الفارغة؛ تحتوي المراقبة الضرورية على ضم مشترك إجمالاً مع مراقبه، بينما تعبر المراقبة غير الضرورية عن الإحالة المنفصلة بواسطة ضم الصغير.

الهوامش

(-) نوظف الرموز الآتية للدلالة على: م. مص = مركب مصدرى. مص = مصدرى. م. وجه = مركب وجه. م. ز = مركب زمنى. ز = الرأس الزمن. م. حد = مركب حدى. م. ف = المركب الفعلى المعجمى. ف = الفعل المعجمى. م. ف* = المركب الفعلى الخفيف. ف* = الفعل الخفيف. فاي = سمات التطابق. س. م. = سمة مقيمة. غ. م = غير مقيمة. ضم = ضم الصغير. ضم = ضم الكبير.

(١) هناك حالة واحدة يسمح فيها بإدراج حرف النفي «لا» بين «أن» والفعل كما في:

(١) يريد زيد أن لا يسامح عمرو

بينما لا يمكننا أن ندرج الحرفين لم ولن بين «أن» والفعل كما في

(٢) * يريد زيد أن لم يسامح زيد

(٣) * يريد زيد أن لن يسامح زيد

(٢) أشكر حداد على مساعدته في ترجمة مصطلح (Appropinquation)

(٣) تختلف حبيب (٢٠٠٩) عن تحليلنا، إذ تفترض أن سمة الوجه القوية يتم تقييمها من خلال العلاقة رأس-رأس في مجال الرأس الزمنى وليس في مجال المركب الوجهى.

المراجع العربية

- لحمامي، ابراهيم (٢٠١٨). الرابط بين الموضوع والمحمول في تراكيب الإسناد الاسمي والفعلي: نحو تحليل كلي وموحد. مجلة «اللسانيات العربية»، تصدر عن مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية. العدد: السادس. ص: ١٣٢-١٥٧.

المراجع الأجنبية

-
- Alexiadou, A & Anagnostopoulou, E & Iordachioia, G & Mar-chis, M.: (2010). 'No objections to backward control'. In Maria Polinsky & Norbert Hornstein & (eds.), Movement theory of control, 89-117. Amsterdam: John Benjamins.
- Ahmed, A.: (2016). "Case in Standard Arabic: A Dependent Case". Doctoral Dissertation, York University, Toronto, Ontario.
- Bowers, J.: (2008). 'On Reducing Control to Movement'. Syntax 11:2, August 2008, 125-143.
- Chomsky, N.: (1981). "Lectures in Government and Binding Theory". Studies in Germanic Grammar 9. Dordrecht: Foris.
- Chomsky, N & Lasnik, H.: (1993). 'The Theory of Principles and Parameters. In: Jacobs, Joachim., arnim von Stechow, Wolfgang and Theo Vennemann (eds.), Syntax: An International Hand-book of Contemporary Research. Berlin: Mouton de Gruyter, 506-569'
- Chomsky, N.: (1995). 'The Minimalist Program'. Current Studies in Linguistics 28. Cambridge, Mass.: MIT Press.

- Chomsky, N.: (2000). 'Minimalist Inquiries: the framework'. In Step by Step, ed. R. Martin, and, D. Micheals, and J. Uriagereka, 89-155. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Chomsky, N.: (2001). 'Derivation by Phase'. In Ken Hale: a life in language, ed. Michel Kenstowicz, 1-52. Cambredge, Mass.: MIT Press.
- Fassi Fehri, A.: (1993). 'Issues in the structure of Arabic clauses and Words'. Dordrecht: Kluwer
- Gallego, A. : (2010). 'Phase Theory'. Amsterdam Philadelphia: John Benjamins.
- Greshler, T, A & Melnik, N & Wintner, S.: (2017). 'Seeking Control in Modern Standard Arabic'. Glossa: a journal of general linguistics, 2(1): 90. 1-41.
- Habib, R.: (2009). 'The syntax of Standard Arabic Particles ?an and ?anna'. In Kleanth K. Grohmann & Phoevos Panagiotidis (eds.), Selected papers from the 2006 Cyprus syntaxfest, 159-194.
- Haddad, Y.: (2012). 'Raising in Standard Arabic: Backward, Forward, and None'. In Arabic Language and Linguistics. Reem Bassiouney and E. Graham Katz, Editors. Georgetown University Press Wachington, DC.
- Heinat, F.: (2008). 'Probes, Pronouns and Binding in the Minimalist Program'. VDM. Verlag Dr. Müller.
- Hornstein, N. : (1999). 'Movement and Control'. Linguistic Inquiry 34(3). 69-96.
- Hornstein, N.: '2001. Move! A minimalist theory of construal'.

Generative Syntax: 5. Oxford: Blackwell.

- Jackendoff, R & Culicover, P. : (2001). 'Remarks and Replies: Control Is not Movement'. *Linguistic Inquiry*, 32(3): 493-512.
- Jackendoff, R & Culicover, P. : (2003). 'The semantic basis of control in English'. *Language* 79: 517-556.
- Kayne, R. : (1994). 'The Antisymmetry of Syntax'. Cambridge, MA, MIT Press.
- Landau, I. : (2000). 'Elements of Control: Structure and Meaning of Infinitival Constructions'. Springer Science + Business Media Dordrecht.
- Landau, I. : (2004). 'The scale of finiteness and the calculus of control'. *Natural Language and Linguistic Theory* 22: 811-877.
- Landau, I. : (2015). 'A two-tiered theory of control'. Cambridge, MA: MIT Press.
- Musabahien, M. : (2008). 'Case, Agreement and Movement in Arabic: A Minimalist Approach'. Doctoral Dissertation Essex University.
- Nunes, J. : (2004). 'Linearization of chains and Sideward Movement'. Cambridge, MA: MIT Press.
- Pesetsky, D & Torrego, E: (2004a). 'The syntax of valuation and the interpretability of features'. Ms. MIT, Cambridge, Mass.
- Rosenbaum, P.: (1967). 'The grammar of English predicate complement constructions'. Cambridge, Mass, MIT Press.
- San Martin, I. : (2004). 'On Subordination and Distribution of PRO'. Doctoral Dissertation, Maryland University.

- Sigurðsson, H, A. : (2008). 'The Case of PRO'. Natural Language and Linguistic Theory, 26(2), 403-450
- Sigurðsson, H, A. : (Icelandic Case-marked PRO and the licensing of lexical arguments'. Natural Language and Linguistic Theory, 9, 327-363.
- Soltan, U. : (2007). "On Formal Feature Licensing in Minimalism: Aspects of Standard Arabic Morphosyntax". Doctoral Dissertation, University of Maryland.
- Uriagereka, J.: (2008). 'Syntactic Anchors: On Semantic Structuring'. Cambridge University Press.
- Williams, E.: (1985). 'PRO in NP' . Natural Language and Linguistic Theory, 15, 131-153.
- Williams, E.: (1987). 'Implicit Argument, The Binding Theory, and Control'. Natural Language and Linguistic Theory, 5, 151-180.
- Williams, E.: (1987). 'Predication'. Linguistic Inquiry, 11(1): 203-238.
- Williams, E.: (1994). 'Thematic Structure in Syntax'. MIT Press, Cambridge, Massachussets, London, England.
- Wood, J.: (2017). 'Icelandic Object Extraposition Is Still a Problem for The Movement Theory of Control: A Reply to Drummond and Hornstein'. Linguistic Inquiry 48: 513-527
- Wood, J. (2012): 'Against the Movement Theory of Control: Another Argument from Icelandic'. Linguistic Inquiry, 43(2): 322-330.